مجتمع

قناة فضائية تعليمية في العراق

أعلنت وزارة التربية العراقية، أمس الأحد، إطلاق القناة التربوية المتخصصة ببرنامج التعليم عن بعد لطلاب المدارس، بالتعاون مع منظمة يونيسيف، وذلك في محاولة لتجاوز مشاكل التعليم عن بُعد في العراق، بسبب ضعف البنى التحتية المتعلقة بشبكة الإنترنت، وعدم امتلاك أكثر من نصف طلاب العراق أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم للحصول على الدروس المقدمة عبر منصات يوتيوب أو تطبيق «زوم» الذي اعتمده العراق في هذا الإطار. وتشهد العملية التعليمية في العراق تعثراً واضحاً بسبب قلة المدارس واكتظاظ التلاميذ. (العربي الجديد)

الجزائر: مساهمة فاعلة للشرطة في حملة التشجير

ساهم أفراد الشرطة الجزائرية خلال عام 2020 في غرس 237,571 شجيرة، بحسب ما أشارت إليه المديرية العامة للأمن الوطني، في بيان، بمناسبة إحياء اليوم العالمي للغابات (21 مارس/ آذار). وأوضحت أنّ أفراد الشرطة شاركوا رفقة السلطات المحلية والمجتمع المدني الناشط في المجال البيئي في حملة «فلنغرسها» الوطنية، ضمن «867 عملية تشجير خلال عام 2020، سمحت بغرس عدد معتبر من مختلف أنواع الأشجار النادرة وبعض الأصناف التي أتلفتها نيران الغابات خلال العام الماضي». (وكالة الأنباء الجزائرية)

حرائق أستراليا توازي بركاناً

خلُصت دراسة حديثة إلى أنّ الحرائق التي أتت على مساحات شاسعة في أستراليا في 2019 و2020، سبّبت انبعاثات دخانية إلى الغلاف الجوي الطبقي (ستراتوسفير) توازي تلك الناجمة عن ثوران بركان، مع تبعات كبيرة على المناخ. وتشكّل الستراتوسفير الطبقة الثانية التي يتكون منها الغلاف الجوي فوق «التروبوسفير»، وهي الطبقة الجوية السفلى الملاصقة للأرض. وقال إيلان كورين، أحد معدَّي الدراسة التي نشرت نتائجها مجلة ساينس، إنّ هذه الخلاصة «شكّلت مفاجأة كبرى لنا». فقد بلغت كمية الدخان الذي انبعث جرّاء الحرائق، مستوىً قريباً من ذلك الناجم عن ثوران بركان جبل بيناتوبو في 1991 في الفيليبين، ثاني أكبر ثوران بركاني في القرن العشرين. وأشار الباحث إلى أنّ الدخان «خرج من أستراليا من الشرق وعاد إليها من الغرب في غضون أسبوعين، هذا أمر مذهل»، مضيفاً: «لم أرَ يوماً مثل هذه الكميات (من الدخان) في الستراتوسفير». وذكرت الدراسة أنّ الدخان بلغ هذا العلو بسبب تضافر ثلاثة عوامل: أولاً، قوة الحرائق، ثم لأنّ جزءاً منها اندلع في أقصى الجنوب حيث الحدود أدنى بين طبقتي تروبوسفير وستراتوسفير. أما العامل الثالث، فهو أنّ الحرائق وقعت قرب منطقة تشهد عواصف قوية، ما أسهم في دفع الدخان إلى الأعلى. وأثبت الباحثون وجود هذا الدخان لستة أشهر بين كانون الثاني/ يناير 2020 وتموز/ يوليو، بفضل مراقبة بواسطة الأقمار الصناعية.

(فرانس برس)

(دايفيد غراي/Getty)

عاطف حنايشة شهيد مسيرة بيت دجن

نابلس ـ **سامر خويرة**

تحقّقت رؤية الحاجة زهية عبد الرحيم حامد، التي رأت بالمنام قبل فترة وجيزة، أنّ ابنها عاطف حنايشة (45 عاماً)، قد ارتقى شهيداً. ولم تكد تمر أيام قليلة، حتى قتلت قوات الاحتلال يوم الجمعة الماضي ابنها، خلال مشاركته في المسيرة الأسبوعية التي خرجت من قريته، بيت دجن، شرق نابلس، شمال الضفة الغربية المحتلة، ضدّ إقامة بؤرة استيطانية على أراضي القرية منذ عدة شهور. وقتلت قوات الإحتلال الإسرائيلي، الجمعة، الشيخ عاطف حنايشة، المؤذن المتطوّع بمسجد موسى بن نصير، في قرية بيت دجن، خلال مشاركته في المسيرة الأسبوعية في قريته بيت دجن، شرق مدينة نابلس، تنديداً بمحاولة المستوطنين إقامة بؤرة استيطانية هناك. وبذلك يكون حنايشة الشهيد الأول في القرية منذ انطلاق الفعاليات الشعبية هناك منذ عدة أشهر. بدت الحاجة زهية (73 عاماً) متماسكة، وسط النسوة اللواتي تحلّقن حولها، وقالت لـ«العربي الجديد»: «طلبها ونالها، عاطف كان بدو يستشهد، قلت له إني حلمت فيه شهيداً، فأجابني فوراً الله يسمع منك يمّا». تدخل مزيد من النسوة إلى بيت العزاء باكيات على شاب قتل برصاص قناص إسرائيلي، وترك وراءه ثلاثة أولاد (بكر ومحمد) وأصغرهم الطفلة ليان، ابنة العشر سنوات، وهي تصارع مرض السرطان، غير أنّ الأم ترد عليهن «الله أعطاه اللي في باله، لو كانت الشهادة بفلوس كان جمع كلّ ماله حتى ينالها، والله أكرمه فيها لأنه صادق وشريف». تؤكّد الأم، «أوصاني بأن لا أبكي عليه، بالعكس أن أفرح وأزغرد، قلت له يا عاطف عندك أطفال صغار، وأنا أم، والأم لا تحب فراق أولادها، فردّ عليّ: «إذا الله بحبك بتصيري أم الشهيد». وفي عيد الأم، تقول الحاجة زهية: «لم يقصّر عاطف معي أبداً، كان دائماً يطلب مني أن أرضى عنه، وماذا سأجد هدية أعظم من الشهادة!».

ويعمل حنايشة في منجرة بقريتهم مع أخيه واصف، لكنه تطوّع منذ أكثر من عشرين عاماً لرفع الآذان في مسجد موسى بن نصير، القريب من بيته، ولاحقاً بات يعطي دروساً في حفظ القرآن لأبناء الحيّ. والشهيد من المحسوبين على حركة حماس، وهو من نشطائها، وقد سبق واعتُقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي لمدة عام، كما أنه تعرّض لإصابة في قدمه إبان انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية التي اندلعت عام 2000، ولم يتم إزالة الرصاصة من قدمه حتى استشهاده. يقول شقيقه الأصغر، واصف حنايشة، لـ«العربي الجديد»: «كل بيت دجن تحب عاطف، لم يحدث يوماً أن اختلف مع شخص فيها. تربطه علاقات طيبة مع كافة الأطياف السياسية في القرية. بيت دجن كما محافظة نابلس وكلّ من عرفه في فلسطين، حزنوا على فراقه. أخي كان رجلاً وحدوياً بامتياز، بوصلته كانت فلسطين والقدس، ولم يسعَ خلف أيّ مكسب سياسي، إن كان من هذا الفصيل أو ذاك، حتى في غيابه قدّم نموذجاً يقتدى به».

وأكّد شقيق الشهيد نية العائلة ملاحقة الاحتلال على جريمة قتل حنايشة، وقال: «لم نمانع تشريح جثمانه الطاهر، نحن متأكدون أنه استُهدف برصاصة قناص عن قصد وتعمد، الرصاصة كانت قاتلة، والهدف منها إنهاء حياته». أمّا محمد أبو ثابت، وهو مواطن من بيت دجن، فيشير إلى أنّ الشهيد حنايشة لم يتخلّف يوماً عن المسيرة الأسبوعية التي تخرج بعد صلاة الجمعة نحو الأراضي المهددة بالمصادرة والاستيطان في شرق القرية، بل كان دوماً من الداعين لها، وفي مقدمة من يواجهون جيش الاحتلال الإسرائيلي.

يقول أبو ثابت: «لا أبالغ إن قلت إنّ الشهيد لعب دوراً كبيراً في تطوّر المسيرة وديمومتها، من خلال حثّ الآخرين على المشاركة بها وعدم التراخي في مواجهة أيّ نية للمستوطنين لوضع قدم لهم في المنطقة المستهدفة». كما لا يستبعد أبو ثابت أن يكون الاحتلال قد استهدف الشهيد حنايشة عن سبق الإصرار، ويقول: «بغضّ النظر عن دقة الخبر الذي قيل إنه نُشر في الإعلام العبري، حول اعتراف جيش الاحتلال الإسرائيلي باستهداف الشهيد، بوصفه (من قيادات حماس ومحرّضا مركزيا)، إلاّ أنّ الدلائل جميعها تؤكد ذلك، إذ إن أصابته في رأسه مباشرة، رصاصة متفجّرة، أطلقها قناص متمرّس. كما أعتقد أنّ الاحتلال يريد أن يوصل رسالة، حول خشيته من دور عناصر حماس التي باتت تشارك بفعالية واضحة في النشاطات الميدانية في قريتنا، خاصة أنّ مسيرة الجمعة، كانت تحت عنوان (إحياء ذكرى استشهاد الشيخ المؤسس أحمد ياسين)، الذي يُصادف في الحادي والعشرين من مارس/آذار من كل عام».

خطوة جريئة

لا يكشف محمد أبو ثابت سراً، عندما يشير إلى أنّ الشهيد عاطف حنايشة، كان من المجموعة التي وصلت مؤخراً إلى قلب الموقع الذي أقام فيه مستوطن منشاة، لتكون باكورة بؤرة استيطانية هناك، فعملوا على إتلاف خطوط المياه، في خطوة جريئة، دفعت الاحتلال إلى إخلاء المستوطن وعائلته، لكنه ما لبث أن عاد إليها.

الغلاف

خرجت تظاهرات في مدن تركية عدة، يومَي السبت والأحد، احتجاجاً على انسحاب تركيا من «اتفاقية إسطنبول» لمناهضة العنف ضدّ النساء. قرار تسبب بانقسام حاد، سياسياً واجتماعياً

اتفاقية إسطنبول
انقسام اجتماعي يعزّزه انسحاب تركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بعد عشر سنوات على توقيع تركيا «اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي» المعروفة باسم «اتفاقية إسطنبول» انسحبت أنقرة، من دون ذكر الأسباب، إثر مرسوم جمهوري أصدره الرئيس، رجب طيب أردوغان، ليل الجمعة - السبت، ما أثار ردود أفعال في محافظات تركية عدة، إذ نظم منتدى مجلس النساء بإسطنبول تظاهرة في المدينة، شجبت الانسحاب وطالبت بالعودة وصون الحقوق الجندرية عموماً، وليس المرأة على وجه التحديد. كذلك، نظمت تظاهرات شاجبة في إزمير وأنقرة.

«اتفاقية إسطنبول» تناهض العنف ضد المرأة بأشكاله كافة، كالزواج القسري والعنف الجنسي والإجهاض والتعقيم القسري، بالإضافة إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاغتصاب، والعنف النفسي، والإساءة بجميع أشكالها، والعنف الجسدي، وقد أبرمها المجلس الأوروبي وفتح باب التوقيع عليها في 11 مايو/ أيار 2011 في إسطنبول، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 أغسطس/ آب 2014. تهدف الاتفاقية أيضاً إلى الإسهام في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة الأساسية بين المرأة والرجل، من خلال تمكين المرأة، ووضع إطار شامل وسياسات وتدابير لحماية ومساعدة ضحايا العنف، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ومساعدة المنظمات لضمان التعاون الفعال من أجل اعتماد نهج شامل للقضاء على العنف. وقّعت الاتفاقية 45 دولة من دول المجلس الأوروبي، كما وقعها الاتحاد الأوروبي، فيما امتنعت عن التوقيع كلّ من روسيا وأذربيجان، وصدّقت معظم الدول الموقعة عليها، فيما لم تصدّقها 13 دولة.

ومع هذا الانسحاب، يسأل كثيرون عن القوانين التي تحمي المرأة في تركيا، مع تخوفهم من ازدياد الجرائم ضد النساء، لكنّ المحامية الحقوقية التركية، بوروجو كانوت، تقول لـ«العربي الجديد»: «في البداية، لن تتطرق للأسباب السياسية، سواء التي كانت ربما وراء الانسحاب أو التي ستستخدمها المعارضة بعده. يمكن القول أولاً إنّ انضمام تركيا، بل رعايتها لاتفاقية إسطنبول، لم يؤثر إيجاباً في تراجع الجرائم والعنف ضد المرأة، والأرقام تدلّ على ذلك، بل على العكس، زادت خلال العقد الأخير، بعد الاتفاقية، جرائم قتل النساء والتعنيف والقهر عموماً». تتابع: «زادت كلّ أشكال الجرائم ضد المرأة، مما لم يكن في السابق، أو كان محدوداً... وبحسب تقرير وكالة بيانيت، فإنّ العام الماضي شهد مقتل 150 امرأة بأسلحة نارية، فيما قتلت 66 امرأة بالسكاكين، وقتلت ثلاث نساء حرقاً، وقضت 14 منهن خنقاً، فيما قضت 5 سيدات بسبب الضرب المبرح، وقُتلت سبع نساء بعد إلقائهن من الشرفات أو السيارات أو من جرف عالٍ». تضيف المحامية التركية أنّ في بلادها، قبل وبعد اتفاقية إسطنبول، ما يضمن حقوق المرأة ويصونها، فالمادة العاشرة من الدستور التركي عام 2004 هي مادة المساواة أمام القانون، كما براجع وبعدل الدستور، مراراً، فالمادة 41 تقول نصّها المعدّل الأخير إنّ الأسرة «تقوم على المساواة بين الزوجين». تتابع كانوت أنّ بلادها تعتمد آليات مدنية للحماية من العنف الأسري بإقرار قانون حماية الأسرة رقم 4320 لعام 1998 الذي ينصّ على أنّ أيّ شخص في الأسرة، وليس المرأة فقط، يتعرض لأذى من قبل أحد أفراد الأسرة طالما كانوا تحت سقف واحد، رجلاً كان أم امرأة، يمكنه التقدم بطلب رفع دعوى قضائية للحصول على حكم من محكمة الأسرة. وذلك فضلاً عن اعتماد تركيا منذ عام 2012 القانون 6284 الذي يضمن كامل حقوق المرأة ويحميها من العنف بجميع أشكاله.

في المقابل، عبّرت الأحزاب المعارضة عن غضبها ورفضها انسحاب تركيا من الاتفاقية، وقال رئيس بلدية إسطنبول الكبرى، أكرم إمام أوغلو: «من المؤلم أن نسمع بصدور قرار الانسحاب من اتفاقية إسطنبول لحماية المرأة، بعد منتصف الليل، على الرغم من أنّنا في بلد يتناقل أخبار مقتل امرأة كلّ يوم». وأيدت نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، غوكجة غوكجن، رئيس البلدية إمام أوغلو، بالقول: «معنى الخروج من الاتفاقية أن تستمر معاملة المرأة باعتبارها درجة ثانية في المجتمع، حتى إنّ ذلك يعني قبول تعرض النساء للقتل... هذا وفق مبّطة من تعدى على إرادة البرلمان وسلبه ذلك الحق»، وقال رئيس اكبر الأحزاب التركية المعارضة «حزب الشعب الجمهوري» كمال كليجدار أوغلو: «لا يمكن سلب حقوق 42 مليون امرأة بقرار يصدر بعد منتصف الليل، لا يمكن إدارة الدول بقرارات تصدر في منتصف الليل». ولم يبتعد موقف حزب «الجيد» المعارض عن هذا الموقف، إذ دعا مكتب اللجان المركزية إلى اجتماع طارئ لمناقشة أسباب الانسحاب.

في هذا الإطار، يرى الباحث سعيد الحاج أنّ مرسوم الرئيس التركي بالانسحاب من الاتفاقية «أنهى جدلاً ونقاشات، استمرت لأشهر في تركيا، حول الانسحاب من اتفاقية أخذت اسم إسطنبول، بعد توقيعها في هذه المدينة، وبذل الوفد التركي يومها جهوداً لتوقيعها. والنقاش كان من منطلق أنّ للاتفاقية تأثيراً سلبياً على بنية المجتمع التركي، تحديداً الأسرة، لأنّها تتيح وتشجع المثلية والشذوذ الجنسي وتؤثر في بنية الأسرة التركية وتماسك المجتمع». وبطبيعة الحال، يقول الحاج إنّ المحافظين والقوميين هم «أكثر من تناول هذه المسائل، وهم الحاضنة الشعبية للتحالف الحاكم». يتابع: «في المقابل، هناك نقاشات معارضة للانسحاب، من الأحزاب المعارضة وتيارات نسوية، باعتبار الانسحاب يزيد العنف ضد المرأة، خصوصاً أنّ تركيا تعاني خلال السنوات الأخيرة من تزايد هذا النوع من الجرائم ضد المرأة». يضيف لـ«العربي الجديد» أنّ تركيا سنّت العديد من القوانين المرتبطة بذلك، في السنوات الأخيرة، وزادت من عقوبات جرائم العنف ضد المرأة، ولم يكن ذلك رادعاً، بدليل زيادة الجرائم ضد النساء. لذلك يقول الحاج: «وعد الرئيس أردوغان خلال يوم المرأة العالمي، قبل أيام، بأن يعاد تشكيل لجنة متخصصة مرة أخرى، من البرلمان التركي، لاعتماد الوسائل الكفيلة بردع الجرائم وتقليصها في البلاد». من جهته، يقول الشاب أرجان كوكلو، وهو ممن شاركوا بتظاهرة في إسطنبول لـ«العربي الجديد» إنه لا مبرر لانسحاب تركيا من «اتفاقية إسطنبول» سوى «تعزيز وزيادة حالات الأسلمة في المجتمع التركي وتشجيع العنف ضد المرأة». يضيف: «من حقنا أن نعيش كما نريد، سواء على صعيد

من احتجاجات السبت في إسطنبول (رهان دمرطاش/Getty)

45
دولة، من المجلس الأوروبي الـ47، وقّعت «اتفاقية إسطنبول» بحلول 2019، فيما امتنعت روسيا وأذربيجان عن ذلك

مُدرِّسة لغة إنكليزية تمتهن التطريز بزمن الحجر

تعلّمت فريال محمود الصلح التطريز عبر الإنترنت في فترة الحجر المنزلي، لكنّها حوّلت هواياتها إلى مهنة وبدا الناس يطلبون منتجاتها

صيدا ـ **انتصار الدنان**

قد يأتي الحجر المنزلي بسبب انتشار فيروس كورونا بفائدة على بعض الأشخاص، ففريال محمود الصلح، المولودة في مدينة صيدا عام 1993، والمتخصّصة بالأدب الإنكليزي في الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس، استفادت من فترة الحجر وتعلّمت مهنة التطريز على الطارة.

تقول فريال المقيمة في بلدة برجا، قضاء الشوف (جبل لبنان): «لقد تخصّصت بالأدب الإنكليزي، ودرست الماجستير، لكنني لم أنهِ رسالتي. عملت بداية بتخصّصي في مدرسة في برجا، لمدة خمس سنوات، وما زلت أزاول مهنة التدريس، لكن عبر تطبيق «زوم» كباقي المدرسين في المدارس التي تعمل «عن بُعد».

وتضيف: «صرت، في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، أشعر بالملل بسبب الحجر المنزلي، وبسبب وجودي الدائم في البيت. أردت أن أبحث عن شيء أتسلى به في هذا الوقت، فرحت أبحث على يوتيوب لأتعلّم مهنة جديدة، فاخترت تعلّم التطريز».

تتابع: «في البداية بدأت أطرّز لأخواتي وأهلي وأقاربي كما صديقاتي، إلى أن تطوّر المشروع، وأنشأت لي أختي صفحة على موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك، تحت اسم fifis corner وأخرى على الإنستغرام تحت اسم fifiz corner، وبدأت تصلني طلبات لتنفيذ تصميمات معينة، للأشخاص الذين يطلبون الهدايا».

«لم أخطط أبداً لأن تكون هذه المهنة مهنة أخرى لي، فعملي الأساسي هو التدريس، لكن هذه المهنة بدأت بالأساس كموهبة وتسلية لي في وقت فراغي، وكانت هواية. فكنت أعمل، وأنشر عملي على صفحات التواصل الإجتماعي الخاصة بي، وما لبث أن أعجب الناس بأعمالي وصاروا يطلبونها لتقديمها كهدايا».

أما عن نوعية الهدايا، فقالت: «العديد من الناس استعاضوا عن أنواع هدايا عديدة، بما أفعله. إذ هي أقل تكلفة من الهدايا الأخرى، وفي الوقت ذاته هي تبقى ذكرى مهمة للشخص الآخر. فمعظم الناس يطلبون كتابة اسم صاحب الهدية عليها، فراج هذا النوع من الهدايا في الوقت الذي يعاني فيه الناس من ضائقة مالية. كما يطلب الناس هداياها لأعياد الميلاد، ولعيد المعلم والأم، وبمناسبة التهنئة بمولود جديد، لأنّ أسعارها ليست مرتفعة وهي تناسب الجميع».

وتسعّر الصلح قطعها بحسب حجمها، فسعر القطعة الـ20 سم، 45 ألف ليرة لبنانية (ثلاثين دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي) والـ31 سم بـ 55 ألف أو 60 ألف (40 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي). وتضيف: «هذا العمل ليس مربحاً، وأنا أتقاضى سعر كلّ قطعة بحسب تكلفتها، وهي ليست مصدر عيش لي، أي أنا لا أعتمد عليها، فلدي راتبي من مهنة التدريس، لكني أحببت هذا العمل، وأرغب في أن ينتشر عملي بين الناس ويتعرّفوا عليه حتى أصبح مشهورة فيه». وتقول الصلح أنّه في البداية، كانت المسألة بمثابة التجربة بالنسبة إليها، لكنها نجحت فيها، وهي لم تجد صعوبة فيها، كما أنّ ابنة عمها التي تشتغل بالـ«كروشيه»، أعجبت بعمل الصلح وشجعتها كثيراً.

أما عن طريقة العمل، فقالت: «بداية، أرسم التصميم المطلوب على ورقة، وعندما تصبح جاهزة أنقلها على الطارة. بداية ساعدتني أختي في عملية الرسم، لأنها بارعة فيه، وعلمتني أموراً عديدة لها علاقة بالرسم، وأنا سرت بحسب تعليماتها، وعندما أشعر بصعوبة في تنفيذ أمر ما، أعود إليها وأسألها، فتُرشدني، حتى أنني أستشيرها في عملية اختيار الألوان».

أمّا عن نوعية الخيطان والقماش، فقالت: «في البداية، كنت أشتري خيطان من نوع محدد، وبسبب ارتفاع سعر صرف الدولار غيّرت النوعية، وصرت أشتري نوعية أخرى. أما بالنسبة للقماش، فقد كنت أشتري نوعية الإيتامين، وللسبب ذاته غيّرت إلى نوعية أخرى، وهي خام أوف وايت». أما بالنسبة للطارة، فهي تشتريها من عند باعة أدوات التطريز والصوف، وقالت: «لقد أخذتها إلى نجار ليصنع لي مثلها، لكن هذا النوع منها لا يُصنع هنا، وحالياً، ليس هناك إمكانية لاستيرادها، لكنني كنت قد اشتريت كمية كبيرة منها وخزنتها في بيتي».

«العمل في التطريز لا يعود عليّ بالربح، لكني أحببت فكرة أنّ الناس أحبّوا عملي، فالتطريز وتحديداً تطريز الأسماء له رمزيته ومعانيه الخاصة لدى الناس، وهو بذلك يحافظ على هذه الهدية في بيته». تختم فريال كلامها قائلةً: «لقد وجدت عند الناس، رغبة شديدة في الإقبال على هذا النوع من الهدايا، وتحديداً في المناسبات مثل عيد الأم، وهي عبارة عن هدية رمزية تبقى عند الأم. ويكون تحديد الرسم بطلب من الزبون أي من اختيار، وأنا أنفذ ما يطلبه، ولا أجد صعوبة في ذلك، فقد أحببت هذا العمل». تجدر الإشارة، إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون في لبنان حالياً، تجبرهم على تغيير الكثير من عاداتهم، وتحديداً في مسألة الهدايا، لأن شراء أية هدية اليوم، ومهما كانت نوعها يمكن أن يكون مكلفاً جداً.

تعلّمت فريال التطريز من خلال يوتيوب (العربي الجديد)

ليس ربحها كبيراً (العربي الجديد)

طالبات كويتيات يحظين بفرصة الابتعاث

الانفتاح الذي تشهده الكويت منذ سنوات، يتيح للطالبات فرصة الابتعاث للدراسة الجامعية، واختبار العيش في بلدان عربية وغربية، إسوة بزملائهن الذكور، مع العلم أنّ القوانين لم تمنع ذلك سابقاً، بل التقاليد

فرحهن في الابتعاث أكبر من الأحياء السابقة (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تحولات كبيرة يشهدها المجتمع الكويتي في قضية سفر الطالبات إلى الخارج، وابتعاثهنّ للدراسة عن طريق البرامج الحكومية، إذ كان ذلك حتى سنوات قليلة ماضية، من المحرّمات المجتمعية، خصوصاً في العائلات المحافظة والمتديّنة، لكنه تغير مع الانفتاح الكبير في المجتمع الكويتي في العقد الأخير. تخصص الفتيات في الخارج، من القضايا التي شغلت الكويتيين طويلاً، إذ إنّ التجربة الأولى تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال، ولعبت القوى المجتمعية والدينية دوراً في هذه القضية سواء بالتشجيع أو بالرفض طوال تلك العقود. وتعود قصة ابتعاث أول طالبات كويتيات للدراسة في الخارج إلى عام 1956 حينما قررت الحكومة في فترة ما قبل الاستقلال ابتعاث عدد منهن للدراسة في العاصمة المصرية القاهرة، ضمن بوادر الانفتاح التي عاشها المجتمع الكويتي آنذاك.

لكنّ صعود التيارات الدينية في الكويت ونزوع المجتمع نحو المحافظة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، أديا إلى انخفاض عدد المبتعثات، ليقتصرن على الأسر المتعلمة، حتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

لكنّ السنوات الأخيرة شهدت تغيرات وُصفت بأنّها كبيرة في بنية المجتمع الكويتي، خصوصاً المحافظ منه، إذ بدأت عائلات كويتية كثيرة في إرسال بناتها للدراسة في الخارج عبر برامج الابتعاث التي تقدمها وزارة التعليم العالي للطلاب الكويتيين. تحكي عائشة أحمد، وهي طالبة طبّ أسنان، مبتعثة من الكويت إلى إحدى الجامعات الأردنية، لـ«العربي الجديد» قصة عائلتها مع «دراسة الفتيات في الخارج» إذ تقول: «حصلت أختي عام 2008 على الثانوية العامة وحاولت الدراسة في كلية الطبّ في جامعة الكويت، لكنّ نسبتها لم تؤهلها للدراسة فيها، فقدمت على برنامج البعثات الذي وفر لها إمكانية دراسة الطبّ في الأردن ومصر وبعض الدول الأوروبية، لكنّ العائلة رفضت دراستها في الخارج بحجة عدم توافق هذا مع العادات والتقاليد». تضيف عائشة: «عند ذلك، درست أختي في كلية الهندسة بجامعة الكويت. وهكذا، ضاع حلم دراستها في كلية الطبّ بسبب تعنّت العائلة آنذاك مما اضطرها للعمل في مهنة لا تحبها، إذ تتولى منصب مهندسة في وزارة الكهرباء والماء في الكويت». لكنّ الأمور اختلفت بشكل كبير مع عائشة، إذ وافقت العائلة نفسها، عام 2018 على دراستها في الخارج شريطة أن يرافقها أخوها عند السفر فقط ويعود إلى الكويت بعد أن يوصلها إلى العاصمة الأردنية عمّان. تقول عائشة: «بسبب الانفتاح الذي عاشه المجتمع في السنوات الأخيرة وتبني كثير من العائلات، ومن بينها عائلتي، رؤية أكثر انفتاحاً على العالم، تمكنت من الدراسة في الخارج والحصول على فرصة لتحقيق حلمي، على العكس مما جرى مع أختي قبل ذلك بعشر سنوات». تضيف: «أعرف كثيراً من الفتيات اللواتي حصلن على الفرصة نفسها أيضاً، بعد أن كانت عائلاتهن ترفض هذا الأمر تماماً في سنوات سابقة».

تتشابه قصة فاطمة المحمد، مع قصة عائشة أحمد، إذ كانت عائلتها تمنع الفتيات من الدراسة في الخارج، بل حتى الدراسة في الكليات الخاصة المختلطة في الكويت، لكن تغيّر النظرة المجتمعية في السنوات الأخيرة، وميل المجتمع إلى الانفتاح أكثر فأكثر أديا إلى السماح لها بالدراسة في الولايات المتحدة الأميركية. وتخرجت فاطمة بتخصص التسويق، لكنّ تجربتها الثرية لم تكن بالدراسة وفق ما تقول لـ«العربي الجديد» بل كانت في العيش خارج الكويت، لا سيما في الولايات المتحدة، والاختلاط بالثقافات الأخرى. تتابع فاطمة: «كانت تجربة رائعة، لكني لم أتمكن من تحقيقها إلا بعد ضغط كبير على عائلتي، لا سيما أخي الأكبر الذي كان موافقاً على ذهابي لكنه كان يخشى من ضغوط أبناء القبيلة والعائلة، وهي ضغوط معتبرة في مجتمعنا».

في الإطار، نفسه، تقول الناشطة النسوية شيخة العلي، لـ«العربي الجديد»: «هذه البوادر من قبل بعض العائلات لا تعني أنّ وضع الطالبات اللواتي يرغبن في الدراسة بالخارج ممتاز، إذ دائماً ما نسمع عن حملات مناشدة تطلقها طالبة تدرس في الخارج بسبب تهديد أشقائها لها أو رغبة أهلها بعودتها إلى الكويت بعدما سمعوا شائعات عنها يطلقها أقاربها».

تعتبر العلي أنّ المجتمع تعرض لصدمات في السنوات الأخيرة أدت إلى تبنيه آراءً أكثر انفتاحاً، لكنّ «إرهاباً يُمارَس بحقّ العائلات التي ترسل بناتها إلى الخارج» من قبل المجتمع والعائلات القريبة لها. من جهته، يقول الباحث الاجتماعي في جامعة الكويت خليل خالد لـ«العربي الجديد» إن «المجتمع الكويتي تغيّر كثيراً، وباتت قضية الحصول على وظيفة جيدة للبنت أمراً مهماً، وهو ما جعل كثيراً من العائلات المحافظة توافق على ذهاب بناتها للدراسة في الخارج، بالإضافة إلى أنّ سيطرة الصحوة الدينية المتشددة على المجتمع تلاشت تقريباً سواء من ناحية زيّ النساء أو ارتفاع الأصوات الخاصة بالتعليم المشترك، أو من ناحية تقبل المجتمع المذاهب والأديان الأخرى، خصوصاً لدى فئة الشباب».

شيخة العلي: إرهاب يُمارَس بحق العائلات التي ترسل بناتها إلى الخارج

خليل خالد: المجتمع تغيّر، وبات الحصول على وظيفة جيدة للبنت مهماً

يرى المعارضون أن الانسحاب سيزيد العنف ضد المرأة

شان تورك: في تركيا قوانين تحمي حقوق المرأة وتحفظها

ما دامت لا تتناسب والقيم والعادات الاجتماعية التركية، يقول الأكاديمي شان تورك: «في البداية، لم تكن القراءات لغرض الاتفاقية، كما تبيّن في ما بعد، فيوم احتضان تركيا الاتفاقية كان الهدف حماية المرأة وحقوقها من العنف والانتقاص، وتركيا ما زالت تحمي المرأة، لكنّ قضايا الشذوذ وتشجيعه وفتح باب الانحراف بتشريع هو ما لا ترغب فيه تركيا. المرأة في تركيا لها نصف الممتلكات، ولا يسمح القانون بتعدد الزواج، وهي صاحبة الحق سلفاً، بأيّ ادعاء حتى يثبت العكس».